

الرباط في 22 شتنبر 2020

1. عقد مجلس بنك المغرب يوم الثلاثاء 22 شتنبر اجتماعه الفصلي الثالث برسم سنة 2020.

2. خلال هذا الاجتماع، تدارس المجلس تطورات الظرفية الاقتصادية والاجتماعية وكذا التوقعات الماكرو اقتصادية للبنك على المدى المتوسط، والتي تم تحيينها، مقارنة بتلك الصادرة في شهر يونيو، على ضوء المعطيات المتوفرة وبالنظر إلى تطور الوضعية الصحية والتدابير التي اتخذتها السلطات. بناء على ذلك، يتوقع السيناريو المركزي انكماش الاقتصاد سنة 2020 بشكل أكثر حدة مما كان متوقعا في يونيو، يليه انتعاش نسبي سنة 2021. إلا أن هذا السيناريو يبقى محاطا بشكوك كبيرة ارتباطا على الخصوص بتغير الوضعية الوبائية وأثارها على الصعيدين الوطني والدولي.

3. تدارس المجلس بعد ذلك انتقال قرارات السياسات النقدية المتخذة منذ بداية الجائحة من أجل دعم تمويل الاقتصاد والتخفيف من حدة تأثير الأزمة وتحفيز الانتعاش وكذا حصيلة مختلف التدابير التي اعتمدها لجنة اليقظة الاقتصادية.

4. وبناء على هذه التقييمات، رأى المجلس أن ظروف تمويل الاقتصاد لا تزال ملائمة وقرر الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في 1,5%، مع الاستمرار في تتبع كافة هذه التغيرات عن قرب.

5. وسجل المجلس أن مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، بعد استقراره في الفصل الثاني وانخفاضه الطفيف على أساس سنوي في شهر يوليو، قد ارتفع بنسبة 0,9% في غشت على إثر تزايد أثمان المواد الغذائية المتقلبة الأسعار. بذلك، بلغ متوسط ارتفاعه في الأشهر الثمانية الأولى من السنة 0,7%. وفي سياق يتسم بضعف الضغوط الناجمة عن الطلب، يرتقب أن تتغير نسبة التضخم في مستويات منخفضة لتصل إلى 0,4% في المتوسط سنة 2020 ثم تتسارع بشكل معتدل إلى 1% سنة 2021.

6. على الصعيد الدولي، تؤكد المعطيات الأخيرة المتعلقة أساسا بالفصل الثاني من سنة 2020 مدى حدة الركود المرتقب، والذي يتوقع أن يكون الأقصى منذ الكساد الكبير في أواخر عشرينات القرن الماضي. إلى جانب ذلك، تبقى الآفاق المتوسطة الأمد محاطة بشكوك كبيرة جدا ترتبط على الخصوص بتطور الوباء، خاصة أن الأسابيع الأخيرة شهدت تزايد حالات الإصابة، مما ينذر بظهور موجة جديدة للوباء في العديد من البلدان، لا سيما شركائنا الأوروبيين الرئيسيين. فعلى مستوى منطقة الأورو، يتوقع السيناريو الأساسي تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 9,1% هذه السنة، يليه نمو بنسبة لا تتجاوز 3,1% سنة 2021. أما الاقتصاد الأمريكي، فيرتقب أن ينكمش بنسبة 5,3% ثم ينتعش بواقع 4% سنة 2021. وفي سوق الشغل، انتقلت نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهرين، من أدنى مستوى سجلته في نصف قرن، ألا وهو 3,5% في فبراير، إلى أعلى مستوى لها في مدة تناهز 90 سنة، وهو 14,7% في أبريل، قبل أن تتراجع بشكل تدريجي إلى 8,4% في غشت. ومن المتوقع أن تواصل هذه النسبة انخفاضها التدريجي لتناهز 8% سنة 2021. أما في منطقة الأورو، فلا ينتظر أن تعرف هذه النسبة تغيرا مهما. إذ يرتقب أن تسجل 7,6% في المتوسط سنة 2020 و 7,1% سنة 2021، خاصة بفضل الآليات المعتمدة للحفاظ على مناصب الشغل. أما على مستوى البلدان الصاعدة الرئيسية، من المتوقع أن يبقى النمو إيجابيا في الصين سنة

2020 بنسبة 0,8% قبل أن يتسارع إلى 7,5% سنة 2021، فيما يرتقب أن يتدنى الناتج الداخلي الإجمالي في الهند بنسبة 4% لينتعش بعد ذلك بنسبة 8,5% سنة 2021.

7. في أسواق السلع الأساسية، ترتب عن تمديد الاتفاق القاضي بتقليص العرض، المبرم بين أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط وبعض البلدان غير الأعضاء، إلى جانب تراجع مخزون وإنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، انعكاس المنحى التنازلي لأسعار النفط منذ أواخر أبريل الماضي، إلا أن متوسط الأسعار في مجمل السنة سيسجل انخفاضا. وهكذا، يتوقع أن يتراجع سعر البرنت بالخصوص بما قدره 32,7% إلى 43,1 دولار للبرميل كمتوسط سنوي في 2020 قبل أن يرتفع إلى 55,7 دولار للبرميل في 2021، نتيجة بالأساس للانتعاش المرتقب للطلب. أما أسعار الفوسفات ومشتقاته، فقد تطورت خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة في مستويات متدنية مقارنة بتلك المسجلة في 2019. ويتوقع أن تتراجع في 2020 إلى 78 دولار للطن في المتوسط بالنسبة للفوسفات الخام وإلى 285 دولار للطن بالنسبة لثنائي الأمونياك، قبل أن ترتفع إلى 81 دولار للطن و295 دولار للطن على التوالي في 2021.

8. وفي هذا السياق المتسم بالضغط الانكماشية الحادة، من المتوقع أن تبلغ نسبة التضخم 0,6% بمنطقة الأورو و1,1% في الولايات المتحدة في 2020. وفي 2021، يرتقب أن يظل التضخم بمنطقة الأورو دون الهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي، حيث يتوقع أن يصل إلى 1,4%، فيما من المنتظر أن يبلغ 2,5% في الولايات المتحدة الأمريكية.

9. على مستوى قرارات السياسة النقدية، وبعد سلسلة من التدابير الاستثنائية المتخذة خلال النصف الأول من سنة 2020، أبقت البنوك المركزية بأبرز البلدان المتقدمة على التوجه التيسيري لسياساتها النقدية. وهكذا، قرر البنك المركزي الأوروبي على إثر اجتماعه المنعقد في 10 شتنبر، الحفاظ على أسعار فائده الرئيسة دون تغيير ومواصلة تنفيذ برنامج شراء الأصول الخاص بالطوارئ لمواجهة الجائحة. بمبلغ إجمالي قدره 1350 مليار أورو، وذلك إلى غاية نهاية يونيو 2021 على الأقل، وفي جميع الحالات إلى أن يرى أن الأزمة قد مرت. وأكد مجددا أنه سيواصل عمليات الشراء الصافية برسم برنامج شراء الأصول بوتيرة شهرية قدرها 20 مليار أورو، إلى جانب تلك التي رصد لها غلاف مالي مؤقت إضافي بمبلغ 120 مليار أورو. وسيستمر كذلك في توفير سيولة هامة من خلال عملياته لإعادة التمويل. ومن جهته، قرر البنك الفدرالي الأمريكي على إثر اجتماعه المنعقد يومي 15 و16 من الشهر الجاري، وهو أول اجتماع له بعد تعديل إطار سياسته النقدية، الإبقاء على نطاق سعر فائده الرئيسة دون تغيير في [0,25%-0%]. كما يعززم الحفاظ على هذا النطاق إلى أن تبلغ أوضاع سوق الشغل مستويات مطابقة لتقييماته الخاصة بالحد الأقصى للشغل ويتطور التضخم في مستوى يتماشى مع توجهه الجديد من حيث استقرار الأسعار. وأشار البنك الفدرالي الأمريكي أيضا إلى أنه سيعمل على رفع موجوداته من سندات الخزينة والسندات الرهنية خلال الأشهر المقبلة، على الأقل بالوتيرة الحالية، وذلك من أجل الحفاظ على السير الجيد للسوق والمساهمة في توفير ظروف مالية مواتية.

10. على الصعيد الوطني، فإن آخر المعطيات الخاصة بالحسابات الوطنية تهم الفصل الأول من سنة 2020، وبالتالي فإنها لا تعكس تأثير الجائحة على الاقتصاد إلا جزئيا، وتشير إلى تباطؤ قوي للنمو إلى 0,1% مقابل 2,8% المسجلة في نفس الفصل من السنة السابقة. وبالنسبة لمجموع سنة 2020، تم خفض التوقعات المنجزة في يونيو الماضي أخذا في الاعتبار الاستثناء البطيء للنشاط مقارنة بما كان متوقعا، وكذا القيود التي تم فرضها محليا أو قطاعيا بعد تزايد عدد الإصابات، إضافة إلى مواصلة الإغلاق شبه التام للحدود في وجه المسافرين. وهكذا، يرتقب أن يشهد الاقتصاد الوطني، حسب السيناريو الأساسي المعتمد من طرف بنك المغرب، انكماشاً بنسبة 6,3% مع نسب تراجع قدرها 5,3% بالنسبة للقيمة المضافة الفلاحية و6,3% بالنسبة للقيمة المضافة غير الفلاحية. وفي 2021، من المتوقع أن يرتفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 4,7% بفضل تزايد القيمة المضافة الفلاحية بواقع 12,6%، مع فرضية تحقيق محصول حبوب قدره 75 مليون قنطار، إلى جانب تحسن القيمة المضافة غير الفلاحية بنسبة 3,7%. وستستدعي هذه التوقعات، التي تبقى محاطة بمستوى قياسي من الشكوك المرتبطة بالأساس بتطور الجائحة وتداعياتها وكذا وتيرة استئناف النشاط، تحيينها بشكل منتظم.

11. وفي سوق الشغل، تشير معطيات المندوبية السامية للتخطيط، الخاصة بالفصل الثاني، إلى أنه قد سُجِّل، بالمقارنة بنفس الفصل من سنة 2019، فقدان مناصب شغل بلغ صافي مجموعها 589 ألف منصب، أربعة أضعافه سجلت في قطاع الفلاحة. إضافة إلى ذلك، اشتغل ما يناهز ثلثي الأشخاص الذين حافظوا على مناصب عملهم وقتاً أقل مما هو معتاد حيث انخفض حجم ساعات العمل الأسبوعية للفرد الواحد من 45 إلى 22 ساعة، خاصة في القطاعات غير الفلاحية. وبموازاة ذلك، تراجع عدد الأشخاص النشيطين بما عدده 93 ألف شخص وتدنّت نسبة النشاط من 45,8% إلى 44,8%. في ظل هذه الظروف، تزايدت نسبة البطالة من 8,1% إلى 12,3% إجمالاً، ومن 11,7% إلى 15,6% بالمدن ومن 3% إلى 7,2% في القرى.

12. على صعيد الحسابات الخارجية، تراجعت صادرات السلع على أساس سنوي بنسبة 17% في نهاية شهر يوليوز، نتيجة بالأساس لتراجع المبيعات بنسبة 28,7% في قطاع السيارات و29,5% في قطاع النسيج. بالمقابل، انخفضت الواردات بنسبة 17,5%، خاصة بفعل تدني مشتريات سلع التجهيز بنسبة 18,5% ومواد الاستهلاك المصنعة بواقع 24,8%. وكذا بفعل تقلص الفاتورة الطاقية بنسبة 31,6%. أما مداخل الأسفار، فقد تزايدت حدة تراجعها إلى 44,1% بينما لم تتجاوز نسبة تراجع تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج ما قدره 3,2%. وفي مجمل السنة، يتوقع بنك المغرب أن تراجعت الصادرات بنسبة 16,6% قبل أن ترتفع بواقع 22,4% في سنة 2021 مدفوعة أساساً بالارتفاع المرتقب في صادرات قطاع السيارات. في المقابل، من المنتظر أن تقلص واردات السلع بنسبة 17,4% قبل أن ترتفع بنسبة 17% سنة 2021. وبخصوص مداخل الأسفار، من المتوقع أن تشهد تراجعاً حاداً من 78,8 مليار درهم في سنة 2019 إلى 23,9 مليار في سنة 2020 ثم تنتعش إلى 49,1 مليار سنة 2021. أما تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج، فقد كانت أكثر متانة أمام الأزمة، إذ يرتقب أن تعرف تراجعاً محدوداً في 5% إلى 61,5 مليار قبل أن تتحسن بنسبة 2,4% إلى 63 مليار في سنة 2021. في ظل هذه الظروف، وأخذاً في الاعتبار تسجيل مداخل هبات بمقدار 7,2 مليار درهم في سنة 2020 و2,6 مليار في سنة 2021، من المتوقع أن يتفاقم عجز الحساب الجاري إلى 6% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2020. عوض 10,3% التي كانت مرتقبة في يونيو، ويتقلص إلى 5,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2021. أما مداخل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيرتقب أن تتدنّى إلى ما يعادل 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 2,9% في سنة 2019 قبل أن تعود في سنة 2021 إلى متوسط مستوياتها قبل الأزمة. وعليه، وأخذاً في الاعتبار التبعث الاستثنائية للتمويلات الخارجية، يتوقع أن يناهز جاري الموجودات الرسمية الاحتياطية 294,7 مليار درهم في نهاية 2020 و289 مليار درهم في متم 2021، ليعطي ما يعادل 6 أشهر و20 يوماً من واردات السلع والخدمات.

13. على مستوى الأوضاع النقدية، عرف المبلغ الجاري للقروض البنكية الممنوحة للقطاع غير المالي في نهاية شهر يوليوز، ارتفاعاً بنسبة 6% على أساس سنوي، ارتباطاً بالأساس بالتنامي الكبير لقروض الخزينة الممنوحة للمقاولات الخاصة. وأخذاً في الاعتبار التطور المنتظر للنشاط الاقتصادي والأثر المرتقب لبرنامج انطلاقة ومختلف إجراءات الدعم والإنعاش الاقتصادي، ينتظر أن يتنامى هذا المبلغ الجاري بما يقارب 4% سني 2020 و2021. ونتيجة بالأساس لتخفيض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس في مارس الماضي، عرفت أسعار الفائدة على القروض تراجعاً بواقع 29 نقطة أساس إلى 4,58% في المتوسط في الفصل الثاني، استفادت منه كل من المقاولات الكبرى والمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة. ويرتقب أن يتواصل هذا التراجع بالنظر إلى خفض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 50 نقطة أساس في شهر يونيو وإرساء منظومة ضمان من أجل تمويل الإنعاش بشروط محددة وفقاً لهذا السعر. من جهة أخرى، من المنتظر أن يشهد سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الذي ارتفع بنسبة 1,1% سنة 2019، تراجعاً بواقع 0,8% في سنة 2020 وبنسبة 2% في سنة 2021، نتيجة انخفاضه بالقيمة الإسمية وبلوغ التضخم الداخلي مستوى أقل مقارنة بالبلدان الشريكة والمنافسين التجاريين.

14. أما على مستوى المالية العمومية، فقد أفرز تنفيذ الميزانية بنهاية الأشهر الثمانية الأولى من السنة عجزاً بواقع 46,5 مليار درهم، مقابل 35,2 مليار سنة من قبل، وذلك أخذاً في الاعتبار تحقيق رصيد إيجابي بقيمة 9 مليار في الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا. وعرفت الموارد العادية انخفاضاً بنسبة 6,5%، على إثر تراجع المداخل الضريبية بنسبة 8,4%. في المقابل، ارتفعت النفقات العامة بنسبة 2,5%، نتيجة بالأساس لتنامي النفقات برسم السلع والخدمات الأخرى بواقع 8,3%، بينما تقلصت نفقات الاستثمار بنسبة 4,7% ونفقات المقاصة بواقع 6,4%. وأخذاً بعين الاعتبار تقليص مخزون العمليات المعلقة بما قدره 1,6 مليار، فقد بلغ عجز الصندوق 48,1 مليار درهم، متفاقماً بواقع 3,2 مليار مقارنة بمستواه في نهاية غشت سنة 2019. وقد تَمَّت تغطية هذا العجز بموارد داخلية بمبلغ صافي قدره 32,8

مليار وبتتمويلات خارجية صافية بقيمة 15,2 مليار. وأخذاً في الاعتبار معطيات قانون المالية المُعدّل لسنة 2020 واستمرار تعبئة التتمويلات الخاصة سنة 2021، يرتقب أن يتفاهم عجز الميزانية، دون احتساب الخوصصة، من 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2019 إلى 7,9% هذه السنة قبل أن يتحسن إلى 5,1% في سنة 2021. وإلى جانب الموارد الداخلية، يتم تمويل احتياجات الخزينة عبر تعبئة استثنائية للتتمويلات الخارجية. بذلك، يرتقب أن يرتفع دين الخزينة من 65% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 إلى 76,1% في سنة 2020 ويستقر في 75,9% في سنة 2021.